

Distr.: Limited
21 April 2003
Arabic
Original: English

جمعية الدول الأطراف



الدورة الثانية

نيويورك

٨-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

إنشاء نقابة دولية للمحامين الجنائيين

مذكرة من الأمانة العامة

- ١ - في الجلسة السادسة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، المعقودة في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أبلغ الرئيس الجمعية أنه، بعد إجراء مشاورات مع المكتب، قام بتعيين السيد هانز بيفرز (هولندا) ليعمل بصفة منسق بشأن إنشاء نقابة دولية للمحامين الجنائيين وأن يرسل تقريراً عن ذلك إلى المكتب.
- ٢ - ويرد التقرير المقدم من المنسق إلى المكتب في مرفق هذه المذكرة.
- ٣ - وفي جلستها ١١، المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قررت الجمعية، بناء على تقرير المكتب، أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الثانية بندا بشأن إنشاء نقابة دولية للمحامين الجنائيين.



مرفق

تقرير المنسق المعين من قبل رئيس الجمعية عن المسائل المتعلقة بإنشاء نقابة دولية للمحاميين الجنائيين

ألف - مقدمة

١ - في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، خلال مؤتمر عقد في مونتريال، قرر عدة مئات من المحامين من جميع أنحاء العالم إنشاء نقابة دولية للمحاميين الجنائيين للمحكمة الجنائية الدولية. والغرض الرئيسي من إنشاء النقابة الدولية للمحاميين الجنائيين هو تعزيز عمل محامين مستقلين ومحترفين أمام المحكمة كعنصر أساسي من عناصر محكمة جنائية دولية فعالة ونزيهة ومستقلة. وستسعى الهيئة المنشأة حديثاً لتعزيز الموقف التنظيمي لمحامى الدفاع والضحايا أمام المحكمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعزم النقابة الدولية للمحاميين الجنائيين الحصول على اعتراف جمعية الدول الأطراف بها في إطار الفقرة ٣ من المادة ٢٠ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ومن ثم أن تصبح نظيراً لأمين السجل في المسائل المتعلقة بالتمثيل القانوني أمام المحكمة، مثل المشاورات التي تعقد بشأن مدونة سلوك وإدارة المساعدة القضائية.

٢ - وفي دورتها العاشرة، المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٢، رحبت اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية بهذا التطور وقررت تعيين السيد هانز بيفرز منسقاً لها في المسائل المتعلقة بإنشاء نقابة دولية للمحاميين الجنائيين. وأوصت أيضاً بأن "تنتظر جمعية الدول الأطراف أي تطورات أخرى بشأن هذه المسألة، بما في ذلك إنجاز دستور هذه الهيئة، قبل اتخاذ خطوات أخرى طبقاً للمادة ٢٠ (٣) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وإدراج هذا البند في جدول أعمالها تحقيقاً لهذه الغاية في الوقت المناسب"^(١).

٣ - وفي الدورة الأولى للجمعية، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، عين رئيس الجمعية السيد بيفرز لمواصلة عمله كمنسق وطلب إليه أن يرسل تقريراً إلى المكتب عن ما يجري من تطورات.

باء - تقرير الجمعية الأولى للنقابة الدولية للمحاميين الجنائيين

٤ - في ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٣، عقدت النقابة الدولية للمحاميين الجنائيين الدورة الأولى لجمعيةها العامة في برلين وشارك فيها نحو ٢٥٠ محامياً من جميع أنحاء العالم ومن جميع التقاليد القانونية، كما شارك ممثلون كثيرون عن نقابات المحامين والجمعيات الحقوقية، ورابطات المحامين والمجتمع المدني، بالإضافة إلى الكثيرين من المحامين الأفراد. وافتتح الجمعية

ممثل عن المحكمة الجنائية الدولية، الذي أكد أن المحكمة ستحتاج، حتى بالنسبة لأنشطتها التحضيرية، إلى نظير معترف به من جانب مهنة القضاء بأسرع وقت ممكن.

٥ - وبعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة، أقرت الجمعية بتوافق الآراء دستور النقابة الدولية للمحامين الجنائيين، فمكنت بذلك من إنشاء نقابة المحامين بصورة رسمية في لاهاي. إضافة إلى ذلك، انتخب مجلس مؤلف من ٤٢ عضواً ولجنة تنفيذية مؤلفة من ٧ أعضاء، واتخذ عدد من القرارات التنظيمية الأخرى.

٦ - ومن بين أعضاء المجلس ممثلو نقابات المحامين ورابطات المحققين من ٢٠ دولة من جميع القارات، وممثلون عن رابطات المحامين العرب والأوروبيين، ومن أمريكا الشمالية، وسائر أنحاء العالم، وأعضاء أفراد من أفريقيا (٣)، وأوروبا (٢)، وأمريكا اللاتينية (١) و أمريكا الشمالية (١)، وممثلو المنظمات غير الحكومية في ميدان حقوق الإنسان، وحقوق الضحايا، والسلام والأمن، بالإضافة إلى التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية. ويبدو أن اتساع نطاق المنظمات التي طرحت أسماء مرشحين يشكل مؤشراً واضحاً على الدعم والالتزام اللذين قد تحظى بهما النقابة الدولية للمحامين الجنائيين من تلك الأطراف. وتتألف اللجنة التنفيذية من سبعة من المحامين، والمديرين والمدافعين من ذوي الخبرة الواسعة، ومعظمهم كان له دور في تطورات المحكمة الجنائية الدولية والنقابة الدولية للمحامين الجنائيين منذ أمد بعيد وانتخبهم المجلس بتوافق الآراء. وهؤلاء هم: إليز غرولكس (الرابطة الدولية لمحامي الدفاع الجنائيين)، وبول - ألبرت إيفانز (نقابة محامي باريس)، وجيريمي غونتلت (المجلس العام لنقابة محامي جنوب أفريقيا)، وجيرون بروفير (مجلس رابطات النقابات الأوروبية للمحامين)، وإيبرهارد كيمف (رابطة نقابة المحامين الألمانية)، وفيدريكو بوتشي (نقابة محامي روما) وجان دغلي (عضو فرد، توغو). وسيبقى أعضاء اللجنة التنفيذية في منصبهم لمدة عامين، ما عدا السيد بوتشي، الذي سيحل محله سيرغي بابوف (الاتحاد الروسي) في آذار/مارس ٢٠٠٤.

٧ - إضافة إلى اللجنة التنفيذية، عين عدد من المنسقين الإقليميين بغية زيادة عدد الممثلين من تلك المناطق في العالم التي لا يزال تمثيلها يعتبر ناقصاً، وبصورة خاصة الأمريكتان، وأفريقيا، والمنطقة العربية وآسيا.

٨ - وستستمر اللجان الخاصة المعنية بالتدريب ومدونة سلوك وبالمساعدة القضائية، التي أنشئت في اجتماع الفريق التوجيهي للنقابة الدولية للمحامين الجنائيين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، في عملها في هيكل رسمي، ويجري تشكيل لجنة جديدة معنية بتمثيل الضحايا. وسيناقش مشروع النقابة الدولية للمحامين الجنائيين لمدونة سلوك لمحامي الدفاع في أيار/مايو في اجتماع مائدة مستديرة مع ممثلي رابطات قانونية مهمة أخرى، مثل رابطة

المحاميين الدولية، ومجلس رابطات النقابات الأوروبية للمحامين والرابطة الدولية للمدعين العامين، والمحكمة الجنائية الدولية.

جيم - تقييم المنسق ووجهة نظره

٩ - وعقب دورة الجمعية العامة للنقابة الدولية للمحامين الجنائيين، لا يزال هناك أمران محتملان يدعوان للاهتمام. أولاً، وبقدر ما يتعلق الأمر بالتمثيل الجغرافي، فرغم أن المشاركة كانت واسعة النطاق فإنها لا تشمل الجميع بعد؛ وينطبق هذا بشكل خاص على اللجنة التنفيذية. ورغم أن المجلس مؤلف من مزيج من الممثلين متوازن توازناً جيداً من أكثر من ٢٠ دولة من جميع أنحاء العالم، تبدو اللجنة التنفيذية التي انتخبها المجلس غير متوازنة بعض الشيء، بخمسة أعضاء من أوروبا وأمريكا الشمالية واثنين من أفريقيا. وتم الاعتراف بهذا الافتقار إلى التوازن، وقبل به المجلس لفترة انتقالية وأدى إلى اتخاذ إجراء آخر: فكحلة اتصال بين اللجنة التنفيذية والمناطق الناقصة التمثيل، تم تعيين منسقين إقليميين من أجل تحسين المشاركة من تلك المناطق. إضافة إلى ذلك، سيحل ممثل من آسيا محل أحد الأعضاء الأوروبيين في اللجنة التنفيذية خلال سنة واحدة.

١٠ - ثانياً، ما زال الجانب الإجرائي لعملية تشكيل القرارات وصنع القرار لا يتسم بالحرفية حتى الآن، مما كان يؤدي في بعض الأحيان إلى انعدام الشفافية. وكان السبب في ذلك يعود بصورة رئيسية إلى أن أعمال النقابة الدولية للمحامين الجنائيين، حتى دورة برلين، لم يكن يعد لها وينفذها غير المتطوعين. ولكن بعد أن أخذ إنشاء النقابة الدولية للمحامين الجنائيين شكلاً رسمياً بإقرار دستورها، ستتمكن المنظمة من زيادة الطابع الحرفي لهيكلها الداخلي.

١١ - وفي ضوء ما ورد أعلاه، يطلب المنسق إلى مكتب الجمعية للدول الأطراف أن يدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ مسألة الاعتراف بالنقابة الدولية للمحامين الجنائيين من قبل الجمعية. فالمحكمة في حاجة ماسة إلى نظير معترف به من أجل تعزيز شرعية أعمالها التمهيدية المتعلقة بموقف محامي الدفاع، وتحظى النقابة الدولية للمحامين الجنائيين بدعم واسع النطاق، ولا سيما في أوساط مهنة القضاء. وعلاوة على ذلك، لا توجد منظمات بديلة يمكن الاعتراف بها بهذه الصفة. وقد قطعت النقابة الدولية للمحامين الجنائيين شوطاً تستحق عليه دعم جمعية الدول الأطراف لزيادة تطوير تنظيمها وإضفاء الحرفية عليه.

الحواشي

(١) PCNICC/2002/2، الفقرة ١٤.